الإثنية والانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء

Ethnicity And Military Coups In Sub-Saharan Africa

د/ شطاب كمال .أستاذ محاضر-أ-
جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر
Kamel.chettab@univ-msila.dz

د/بهولي لبنى. أستاذة محاضرة –ب-
جامعة محمد بوضياف المسيلة-الجزائر
Loubna.bahouli@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2021/10/26	تاريخ القبول: 2021/11/13	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص :

لقد كان للتعدد الإثني في إفريقيا جنوب الصحراء آثارا سلبية على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على تركيبة المؤسسات فيها، على غرار المؤسسة العسكرية القائمة على اعتبارات عرقية أو قبلية. وبالرغم من أن تدخل العسكريين في العملية السياسية والإطاحة بنظم الحكم يعزى إلى أسباب كثيرة مثل الضعف السياسي والاقتصادي والفساد وعدم وجود هياكل ديمقراطية مؤسساتية. إلا أن الانقلابات العسكرية في هذه الدول تعد من أبرز الظواهر للاستقطاب الإثني الذي يحدث فيها.

الكلمات مفتاحية: الإثنية؛ التعدد الإثني؛ الانقلاب العسكري؛ الظاهرة العسكرية؛ إفريقيا جنوب الصحراء.

*** المؤلف المرسل: شطاب كمال**

Abstract:

The ethnic diversity in sub-Saharan Africa had negative effects on the overall political, economic and social conditions, and this was reflected in the composition of the institutions there, such as the military institution based on ethnic or tribal considerations. Although the intervention of the military in the political process and the overthrow of regimes is attributed to many reasons, such as political and economic weakness, corruption and the absence of democratic

institutional structures, military coups in these countries are one of the most prominent manifestations of ethnic polarization, which occurs in them.

Keywords: ethnicity; multiethnicity; Military coup; military phenomenon; Sub-Saharan Africa.

1. مقدمة:

تعد قضية التعدد الإثني في إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر القضايا المثيرة للجدل والتي تدور في فلكها كافة الأزمات التي تعاني منها دول هذه المنطقة منذ حصولها على الاستقلال في ستينيات القرن الماضي كالصراعات الإثنية واللااستقرار السياسي ومشكلة تداول السلطة. ويعتبر المنطلق الإثني مدخلًا مهمًا لتحليل كيفية تداول السلطة في الدول الإفريقية والمشاكل المرتبطة بها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالتغيير العنيف لنظم الحكم أو ما يسمى بالانقلابات العسكرية. فبالرغم من أن هناك العديد من الأسباب التي تدفع المؤسسة العسكرية إلى التورّط المباشر وغير المباشر في العملية السياسية في الدول الإفريقية، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن الانقلابات العسكرية تعد من أبرز الظواهر للاستقطاب الإثني خاصة الانقلابات التي تلت مرحلة ما بعد الاستقلال.

لذلك ستدرس هذه الورقة التعددية الإثنية كسبب أو دافع للانقلابات العسكرية، وسيتم ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: هل **مثلت التعددية الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء دافعًا للانقلابات العسكرية؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، أهمها :.

- ما هي العوامل التي تجعل من التعدد الإثني دافعا للانقلابات العسكرية؟
- كيف تؤثر بنية الجيوش على العملية السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء؟
- ما هي المطالب التي تقدمها الجماعات الإثنية وكيف تحاول تحقيقها؟

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

- تكون الدول الإفريقية ذات التنوع الإثني عرضة للانقلابات العسكرية والتغيير العنيف لنظم الحكم.

- بنية القوات المسلحة القائمة على اعتبارات إثنية في العديد من البلدان الإفريقية تؤدي إلى زيادة الانقلابات العسكرية.
- تمثل الانقلابات العسكرية إستراتيجية لتحقيق مطالب الجماعات الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء.

مناهج الدراسة واقترابات:

استعنا في هذه الدراسة بالإطار النظري الأكثر اعتمادا في مجال دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات السياسية للدولة من حيث أبعادها ومستوياتها وأسباب بروزها وهو إطار العلاقات المدنية-العسكرية (civil-military relations)، مركزين على إحدى مدارسه الفكرية وعلى رأسها جانوتيز، التي تفسر الانقلابات العسكرية والتدخل العسكري في السياسة عن طريق الرجوع إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية، من خلال دراسة الأصول الاجتماعية للضباط ودرجة الاحتراف ومدى الانشقاق والتلاحم الاجتماعي الداخلي داخل المؤسسة العسكرية. كما استعنا بمجموعة من المناهج مثل: المنهج الوصفي التحليلي: لما تقتضيه الدراسة من وصف للظاهرة الإثنية والانقلابات العسكرية في دول إفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من الظواهر التي تستدعي الوصف. والمنهج التاريخي: الذي يقدم لنا المادة التاريخية التي تكشف عن العلاقات والعوامل التي أسهمت في تشكيل الظاهرة الإثنية، وذلك من خلال تتبع مراحل التغير التاريخي للدول الإفريقية، ودور النظم الاستعمارية والنظم السياسية المتعاقبة فيها، ومعرفة كيفية تأثير ذلك كله على بنية الجيوش الإفريقية وتدخلها في العملية السياسية. وكذا المنهج المقارن: حيث أننا سنستطلع في هذا البحث، بشكل مقارن، جميع الدول في إفريقيا جنوب الصحراء التي شهدت انقلابات عسكرية. وبالرغم من أن كل دولة من هذه الدول لها سماتها الخاصة. فإن التطور السياسي في إفريقيا يكشف العديد من المواضيع المشتركة، التي تقدم أساسًا كافيًا لتبني منهج مقارن واسع.

2. مفهوم الإثنية:

إن الدراسات المتعلقة بالإثنية والنزاعات الإثنية هي من التعقيد والتشعب بحيث يصعب على أي دارس أن يتابعها بدقة دون الرجوع إلى مفهوم الإثنية والجماعة الإثنية، ودراسة طبيعة العلاقة بين الإثنية والمفاهيم المشابهة لها. ذلك أن مفهوم الإثنية منذ

شيوعه واستخدامه وحتى الوقت الحاضر، لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته، حيث تردّد محتواه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، أو جماعة قبلية، كما أنه يتّسع ليشمل كل أشكال التمايز، أو يضيق ليقتصر على التمايز العرقي فقط، كما أن دراسته لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن الثقافة، كما تردّد محتواه بين التعبير عن السلالة والعرق والقبلية.[1]

1.2 تعريف الإثنية:

كلمة الإثنية مشتقة من الكلمة الإغريقية إثنوس ethnos التي تعني حسب أرسطو أمة أو الجماعة المؤسسة على علاقات عائلية، أو التي تنحدر من نفس الأصل، عكس المدينة Polis التي تشير إلى مجتمع مؤسس على تنظيم سياسي.[2] ويقل استعمال مصطلح إثنية من طرف الباحثين العرب، عكس " العرقية " حتى أن أغلب القواميس العربية تترجم ethnicity إلى "عرقية" بدلا من إثنية.[3]

وبشكل عام، فإن الإثنية قد تكون اختلافًا في العادات والتقاليد أو الدين أو اللغة أو الثقافة أو الخبرة التاريخية أو الملامح الجسمانية، طالما أن أفراد هذه الجماعة وكذا أفراد الجماعات الأخرى القريبة– مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لجماعته.[4]

وهذا ما أكده Frederik Barth عندما حدد أربعة معايير تحدد هوية جماعة ما وهي، الأرض، التصور بوجود أصل واحد، الدين واللغة وأن وجود عامل واحد فقط من هذه المعايير كافٍ لفصل جماعة ما عن غيرها.[5]

ومنه فإن اصطلاح الجماعة الإثنية أو العرقية أصبح يستخدم في الكتابات الأنثروبولوجية ليحدّد تلك الفئة من السكان التي تتميّز بـ:

- خصائص بيولوجية ذاتية تحقّق لها الدوام والاستمرار.
- اشتراكها في قيم ثقافية أساسية مدركة ومفهومة في وحدة واضحة في شكل ثقافي محدّد.
- وجود مجال محدّد من الاتصال والتفاعل بين أفرادها وبينها كجماعة وبين الآخرين.

– عضويتها التي تحدّد ذاتها وتجعلها معروفة من وجهة نظر الآخرين كفئة مميزة عن الفئات الأخرى.[6]

2.2 الإثنية والمفاهيم المتقاربة (القبيلة- الطائفة):

تنبثق عن الإثنية عدة مصطلحات نتعرض لأبرزها كما يلي:

أ. القبيلة:

جاء في الموسوعة العربية أن القبيلة هي " مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم". ويعرفها Beachler بأنها " شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال.[7] فالقبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (بالزواج أو المصاهرة).[8]

ب. الطائفة:

عرفت الطائفة من جانب بعض الباحثين على أنها التنظيم الاجتماعي الذي تسلكه جماعة دينية مما يحدد هويتها وولائها.[9] ويفرّق كثير من العلماء بين مفهومي الطوائف Sects والطائفية Secterianism. فالمفهوم الأول يشير فقط إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع. أما المفهوم الثاني "الطائفية" فهو يشير إلى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المزايا والمصالح لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى.[10]

في كتابه "نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة اعتبر برهان غليون" أن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين، فالطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف والديانات، فمن الممكن أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية والإثنية دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي تحول الولاء من الدولة إلى الطائفة، فالطائفية إستراتيجية مرتبطة بالنخب الاجتماعية المتنافسة في حقل السياسة من أجل السيطرة واكتساب المواقع داخليا وخارجيا، فلا يمكن أن تنشأ صراعات طائفية إلا في إطار تبني النخب الاجتماعية لإستراتيجية طائفية والتعبئة

على أساسها، فالطائفية هي النموذج الأوضح لاستخدام الدين في السياسة، وهي تقود إلى إفساد السياسة وتفقدها طابعها المدني الشامل، كما تقود إلى إفساد الدين الذي تحول إلى آلية لتحقيق المصالح القومية.[11]

3.2 الإثنية والتعدد الإثني في إفريقيا جنوب الصحراء:

تمثل إفريقيا نموذجاً متفردا في مجال التعدد الإثني والخلافات الإثنية، التي تعدّ ناتجاً لتراكم الممارسات السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة على مدار فترة طويلة من الزّمن. فالإدارات الاستعمارية وقفت وراء" تجميد الشعوب، وتعزيز الانتماءات العرقية، وزيادة صرامة التعريف الاجتماعي"، بينما لم تكن إفريقيا جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز بـ"هوية قبلية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة ". ويشير رينجر صراحة إلى" اختراع التقاليد في إفريقيا المستعمرة "، مبيناً أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الإفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت - أو تم ترسيخها بشكل كبير - في عهد الحكم الاستعماري.[12] كما أن غالبية النخب الإفريقية والنظم السياسية المتعاقبة في هذه الدول منذ استقلالها، عمدت إلى تبني اتجاهات معينة على صعيد السياسات العامة زادت من حدة التوترات والانقسامات والنزاعات الإثنية في المجتمعات الإفريقية.

وعلى هذا الأساس أصبحت إفريقيا تضم المئات من الجماعات الإثنية والقبائل، التي لها لغاتها وأديانها الخاصة، مع اختلافها في الحجم وفي البناء الاجتماعي والثقافي..

تضم القارة الإفريقية بين جنباتها أقدم السلالات والأعراق ممثلة في المجموعات الكيبوانية Capoid Group وهي مجموعة قديمة تتمثل في قبائل البوشمن والهوتنتوت وأحيانا يضاف إليهما أقزام إفريقيا Nergillo، ثم هناك السلالات الزنجية (الكونجولية)، ويعتبر الزنوج أقدم الأنماط السلالية الإفريقية في مناطق جنوب الصحراء، إذ يرجع تواجدها بالقارة إلى عصور ما قبل التاريخ (قبل 8 آلاف عام ق.م). وفي إفريقيا أيضا سلالات أخرى تنتمي إلى مجموعة ثالثة هي المجموعة القوقازية التي تشتمل على سلالات مختلطة وفدت في رأي كون Coon,C,S إلى إفريقيا من غرب آسيا وربما من أوروبا خلال الفترة الممتدة منذ 12 ألف سنة ق.م إلى عام 1200م وهؤلاء هم العرب والبربر

والكوشيون وبعض شعوب السودان وشرق أسيا. والسلالات القوقازية الإفريقية (السلالة البنية كما أسماها إليوث سميث Brown race).[13]

تتميز كل سلالة بصفات جسمانية معينة تختلف عن الصفات الجسمانية للسلالات الأخرى وتجعلها متميزة عنها. فالبانتو مثلا في إفريقيا، وهي إحدى السلالات الفرعية للسلالة الزنجية التي تنتشر على طول الحدود في كينيا، أوغندا، الكونغو ونيجيريا بدءا من السواحل النيجيرية المطلة على المحيط الأطلنطي غرباً، مرورا بحوض الكونغو وإقليم هضبة البحيرات الاستوائية، وكينيا انتهاء بمصب نهر جوبا على المحيط الهندي شرقا[14]. يتسمون بالقامة المتوسطة والرأس الطويل، والأنف الضخم الأفطس قليلاً، والفك العلوي قليل البروز، ويتدرج لون بشرتهم من الأسود الفاحم كما هو الحال في قبائل السوازي إلى اللون البني المائل إلى الاصفرار كما في القبائل التي اختلطت بجماعات الهوتنتوت والبوشمن مثل التسوانا ويظهر الأنف الأفطس والشفاه الغليظة المقلوبة عند جماعات البانتو في الأجزاء الغربية الأفريقية وتقل نسبة ظهورها عند جماعات البانتو في شرق إفريقيا[15].

أما بالنسبة للغات في إفريقيا، فإن اللغات الإفريقية المحلية تنتظم في أربع فصائل هي:

أ. الأفروآسياوية التي يتحدث بها في حزام واسع يغطي معظم الثلث الشمالي لإفريقيا، ويمتد إلى غرب آسيا.

ب. النيجركردفانية التي تضم وحدها أكثر من ألف لغة، ويتحدث بها في معظم ثلثي القارة الجنوبيين، والتي تنتمي إليها الأسرة الفرعية الكبرى (البانتو) التي تشغل معظم النصف الجنوبي للقارة.

ت. النيلية الصحراوية التي تنتشر في إفريقيا الوسطى أو الشرقية الوسطى، وإن كانت هناك لغة من هذه الفصيلة هي لغة السنغاي يتحدث بها في بوركينافاسو في غرب إفريقيا.

ث. الخواسان التي يرجّح أنها كانت تشغل الثلث الجنوبي للقارة، ولكن توسّع البانتو القادم من الشمال والاحتلال الاستيطاني الأوروبي للجنوب قد قهرا معظم هذه اللغات وقضيا عليها، ولا تزال هناك عشرات من لغات الخواسان تتحدث بها جماعات صغيرة في جنوب إفريقيا وناميبيا وبتسوانا وأنجولا حيث تسيطر لغات البانتو (مثل الزولو

والخوسا) أو الهندوأوروبية (الأفريكانز والانجليزية)، وتوجد لغتان من لغات الخواسان في شمال تنزانيا وهم لغة الهاتسا ولغة السنداي.[16]

أما جرينبرغ Greenberg فقد قسمها إلى إحدى عشرة عائلة لغوية أشهرها: لغات النيجر/الكونغو، واللغات الأفرو/آسيوية (أو الحامي سامية)، واللغات البانتوية، واللغات النيلية الصحراوية. مجموعة لغات النيجر / الكونغو تتألف على الأقل من خمس مجموعات فرعية تنتشر في المنطقة بين الصحراء وخط الاستواء ومن السنغال في الغرب إلى السودان في الشرق. وعلى الرغم من الإشارة إلى لغات البانتو بشكل مستقل حيث أنها تمتلك نحو 400 لغة تنتشر في أنحاء واسعة من إفريقيا جنوب الصحراء إلا أن علماء الإثنوس يرون أنها تنتمي إلى المجموعة الرئيسية الخاصة بلغات النيجر/ الكونغو[17].

إن هناك إذن، عدد لا حصر له من اللغات تقدرها مدرسة اللغات الشرقية بجامعة لندن بنحو 1500 لغة ولهجة،[18] بل تقدره منظمة اليونسكو بألفي لغة. بيد أن هذا العدد يمكن تقليصه إلى أقل من خمسين لغة رئيسية إذا تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة واقتصرنا فقط على تلك اللغات التي يتحدث بها نحو مليون نسمة على الأقل. فلغة الهوسا ولغة السواحيلية تعدّان من أهم اللغات الإفريقية حيث يتحدث بكل منها أكثر من خمسين مليوناً. وتتصف كل من الهوسا والسواحيلية بأنهما كانتا لغتين مكتوبتين قبل الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا. وتنتشر الهوسا على نطاق واسع في نيجيريا الشمالية، أما السواحيلية فتنتمي إلى لغات البانتو وقد تأثرت بالعربية منذ القرن التاسع الميلادي.[19]

كما تُعد اللغة الأمهرية إحدى أكثر اللغات الإفريقية انتشاراً، وهي اللغة الرسمية في إثيوبيا، ويتحدث بها نحو 30 مليون إفريقي، منهم ما يزيد عن 17.5 مليون في إثيوبيا وحدها.[20]

وثمة لغات شعوب وثمة لغات قبائل وغير ذلك. فمن لغات الشعوب: لغات الإيبو واليوروبا والهوسا والماندنجو واللوبا والجالا والأمهرية وغيرها، ومن اللغات القبلية التي لا يضم كل منها سوى بضعة آلاف: النيجرية والكيكيو والوكوما والبمبا والفونجا والبتسونا، والزولو والزاندي والمندى والإيفى..ويضاف إلى ذلك لغة المستعمر مثل الانجليزية، والفرنسية، والألمانية والايطالية.[21]

وثمة اختلاف بين الوحدات الإفريقية من حيث درجة التفتيت اللغوي، ففي الكونغو مثلًا أربع لغات رئيسية، وفي نيجيريا ثلاث لغات كبرى هي الإيبو واليوروبا والهوسا، هذا

فضلا عما هو موجود من حوالي 45 لغة صغرى أخرى. ويوجد في أنحاء جنوب إفريقيا خمس لغات رئيسية، وفي وحدات شرق إفريقيا الثلاث نحو 200 ألف لهجة مختلفة. وفي تنزانيا وحدها أكثر من مائة لغة ولهجة. وفي ليبيريا عشرون لغة وطنية مقابل ست وعشرون في سيراليون، وتضم إثيوبيا أربعين لغة، ولا يقل عدد اللغات في السودان عن ثلاثين لغة تقريبا وهكذا..[22]

بالنسبة للأديان في إفريقيا جنوب الصحراء، فإنها تتميز بكثافة في الأديان والمذاهب والتقاليد المنتشرة في الشرق والغرب والوسط والجنوب. ولا يوجد في إفريقيا جنوب الصحراء بلد يعتنق جميع سكانه ديناً واحداً في حين تشكل إحدى الديانتين الإسلام أو المسيحية النسبة الساحقة لبعض البلدان الإفريقية، وبهذا الصدد يمكن القول أن الإسلام يشكل الأكثرية في معظم بلدان إفريقيا الغربية ونيجيريا، وأن المسيحية تشكّل الأكثرية في بلدان إفريقيا الجنوبية والوسطى.

كما تتواجد أقليات دينية مسلمة أو مسيحية ذات أهمية في البلدان الإفريقية في حين تبقى الوثنية متواجدة بنسبة كبيرة في جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.[23]

إذا أخذنا أمثلة عن بعض الدول منفردة. فإن نسبة المسلمين في إفريقيا الوسطى تبلغ ما بين 20- 25% من إجمالي السكان. توجد النسبة الأكبر منهم في شمال البلاد قرب الحدود مع تشاد والسودان. في المقابل تبلغ نسبة المسيحيين ما بين 50–45 % من إجمالي السكان.

في أنغولا يبلغ عدد المسلمين 90 ألفًا من إجمالي 18 مليون نسمة. لهذا فلم يتم الاعتراف بالإسلام كديانة رسمية في دستور البلاد . وفي مالاوي يبلغ إجمالي عدد السكان حوالي 15 مليون نسمة، 20% منهم مسلمون طبقًا لما تقوله منظمات وجمعيات إسلامية. لكن في السجلات الحكومية الرسمية لا تبلغ نسبة المسلمين أكثر من 12% .

في إثيوبيا تختلف المصادر حول تحديد العدد الحقيقي للمسلمين هناك، فوفقًا للتعداد الرسمي الحكومي فإن المسلمين يشكلون 34 % من إجمالي السكان، بينما تشير مصادر إسلامية إلى أن العدد لا يقل عن نسبة 45 % من إجمالي السكان. وذهبت بعض التقارير إلى أن نسبة المسلمين تصل إلى 55- 65% من إجمالي السكان.[24]

وفي نيجيريا الديانات الرسمية هي الإسلام والمسيحية، ويعتبر المذهب الكاثوليكي هو المذهب الرسمي للمسيحيين رغم أن المذهب البروتستانتي هو الأكثر انتشارا. لكن حتى الآن الاعتراف الدستوري يخص الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية وهناك مناطق في الأدغال بعيدة عن العمران تعيش فيها مجموعات من السكان تعتنق ديانات وثنية قديمة وهؤلاء أقلية. ودائما المسيحيون في التعداد يضمون هؤلاء إليهم.[25]

3. مفهوم الانقلاب العسكري:

الانقلاب العسكري "هو عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة تنتمي في معظم الأحيان إلى الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم، وذلك وفق خطة موضوعة مسبقا".[26]

يعرف فاينر الانقلاب بأنه "الإحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة".[27] والانقلاب العسكري يأتي من داخل النظام، وغالبا من قطاع البيروقراطية الأعلى تنظيما، أي القوات المسلحة، وينتهي غالبا بتغيير الحاكم مع الحفاظ على النظام، وربما يكون هدفه الحفاظ على النظام أصلاً.[28]

يشير نونيهال سينج في كتابه الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية Seizing Power: The Strategic Logic of Military Coups إلى مدى أهمية فهم الانقلابات لأن "محاولات الانقلاب هى الآلية الأساسية لمعظم تغيير النظام والإطاحة غير النظامية بالقيادة حول العالم." ويحدد سينج ثلاثة أنواع متميزة من ديناميكيات الانقلاب، ولكل منها احتمال مختلف للنجاح، استناداً إلى المكان الذي وقع فيه كل انقلاب داخل المنظمة: انقلاباتٌ يقوم بها كبار الضباط العسكريين، وانقلاباتٌ تقوم بها الرتب الوسطى، وانقلابات هي أقرب للتمرد على مستوى الجنود منخفضي المستوى[29].

1.3 الانقلاب والظاهرة العسكرية:

وهنا نميز بين مفهومي الانقلاب والظاهرة العسكرية أو العسكريتارية Militarism التي تعني تدخل العسكريين بشكل أو بآخر في الشؤون السياسية و."هي نزعة واتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية وتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مواجهة التحديات المطروحة".[30]

إن الصور المختلفة لتدخل العسكر، حسب س.ي.فاينر، يمكن أن تمثل مقياساً، يشمل ثلاثا من النظم العسكرية، يتم تصنيفها حسب قوة سيطرة العسكر على صنع القرار السياسي ومدى العلنية التي تمارس بها السيطرة.

- النوع الأول، ويشمل نظم مدنية تعتمد في بقائها واستمرارها على مساندة القوات المسلحة لها كمصدر للتأييد السياسي ومن أمثلة هذا النوع نذكر المغرب والأردن ويطلق عليها فاينر " Military Supportive Regimes " .

- النوع الثاني، ويشمل نظم مدنية أيضاً، ولكن قواتها المسلحة ذات نزعة انقلابية بمعنى أنها مستعدة للتدخل والإطاحة بالنظام المدني إذا اقتضت مصالحها ذلك خاصة وأن لها تجارب سابقة في التدخل، وكمثال على ذلك الجزائر، ويطلق فاينر على هذا النوع اسم " Intermittently Indirect Military Regimes " .

- النوع الثالث، يشمل تلك النظم المدنية التي وصلت إلى السلطة بفضل القوة العسكرية التي تساندها وتؤيدها، ويطلق عليها فاينر اسم " Indirect Military Regimes " .

- النوع الرابع، ويشمل الحكومات العسكرية الخالصة التي تقوم نتيجة استيلاء العسكريين على السلطة من خلال عمل عسكري انقلابي، وسيطرتهم على عملية صنع القرار الحكومي، ومن أمثلتها سوريا من عام (1949 - 1954) والسودان من عام (1958 - 1964) ويطلق عليها فاينر " Proper Military Regimes ".[31]

2.3 كرونولوجيا الانقلابات العسكرية في إفريقيا:

لقد كان أول انقلاب عسكري في إفريقيا جنوب الصحراء في طوغو في 13 فيفري 1963، تلا ذلك عدة انقلابات في إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية بصورة خاصة.[32] وشكلت الفترة من 1966 وحتى عام 1969 فترة انهيار النظم المدنية على يد العسكريين، وظهرت دولة أطلق عليها لقب " دولة مدمنة للانقلابات " كنيجيريا.[33] فقد كان الانقلاب الأول في الكثير من النظم الإفريقية بمثابة مقدمة لسلسلة محاولات الانقلاب والاضطرابات الداخلية وحتى الانقلابات المضادة الناجحة، وتعطي سيراليون وطوجو وبينين وغانا ونيجيريا أمثلة واضحة. فبمجرد وقوع الانقلاب الأول يزيد من احتمال وقوع انقلابات أخرى مضادة أو على الأقل تتعاظم فرص تكرار المحاولات الانقلابية.[34]

يقول توماس جونسون أنه في الفترة 1960-1982 وقع في خمسة وأربعين دولة في إفريقيا جنوب الصحراء اثنين وخمسين انقلاباً ناجحاً، ومائة واثنين انقلاباً فاشلاً ومحاولة انقلابية (على أساس أن الانقلاب الناجح هو الذي تمكن من تغيير الحاكم في القمة وبقي مسيطراً مدة تزيد عن أسبوع، والفاشل لم يستمر هذه المدة أو لم يتمكن من التغيير، والمحاولة هي التي كشفت في بداياتها الأولى من خيوط التدبير والتآمر) وأن ثمانية وثلاثون دولة من هذه الدول أي بنسبة 84 %شهدت أشكال أخرى من التدخل العسكري.[35]

وحددت دراسة أجراها باحثان أمريكيان، جوناثان باول وكلايتون ثاين، أكثر من 200 محاولة من هذا القبيل في إفريقيا منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. كان نحو نصفها ناجحا -وعرف النجاح بأنها استمرت لأكثر من سبعة أيام. وكانت بوركينا فاسو، الواقعة في غرب إفريقيا، هي الأكثر في عدد المحاولات الانقلابية الناجحة، حيث فشلت فيها محاولة واحدة فقط من أصل سبع محاولات انقلاب.[36]

وفيما يلي جدول بأسماء بعض الدول الإفريقية وأهم الانقلابات التي حدثت فيها:

الجدول رقم (01): الانقلابات العسكرية في إفريقيا (1960- 2021)

تاريخ الانقلاب/ التدخل العسكري	الدول
1960	إثيوبيا
1962	السنغال
1963	بنين
1964	زائير
1965	بنين- زائير- بوروندي- إفريقيا الوسطى
1966	بوركينافاسو- نيجيريا- غانا- بوروندي- إفريقيا الوسطى- أوغندا-
1967	طوغو- سيراليون- بينين
1968	الكونغو- سيراليون- مالي
1969	السودان- الصومال- بنين
1971	الكونغو- أوغندا- سيراليون
1972	غانا- مدغشقر- بنين
1973	سوازيلاند- رواندا
1974	نيجيريا- بوركينافاسو- إثيوبيا
1975	نيجيريا- تشاد

1976	بوروندي
1977	سيشل- إثيوبيا
1978	جزر القمر- غانا
1979	غانا الاستوائية- غانا- إفريقيا الوسطى
1980	موريتانيا- ليبيريا- أوغندا- بوركينافاسو- غينيا بيساو
1981	جمهورية إفريقيا الوسطى- غانا
1982	بوركينافاسو
1983	نيجيريا- بوركينافاسو
1984	غينيا- موريتانيا
1985	السودان- أوغندا- نيجيريا
1986	ليسوتو
1987	غينيا الاستوائية- بوروندي
1989	جزر القمر- السودان
1990	تشاد
1991	مالي- ليسوتو
1992	سيراليون
1993	نيجيريا
1994	غامبيا
1996	سيراليون- النيجر- بوروندي
1997	سيراليون
1999	النيجر- جزر القمر- ساحل العاج
2001	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2002	ساحل العاج
2003	إفريقيا الوسطى- غينيا بيساو
2008	غينيا
2010	النيجر
2012	غينيا بيساو- مالي
2013	إفريقيا الوسطى
2015	بوركينافاسو
2017	زيمبابوي
2019	الغابون- السودان

2020	مالي
2021	تشاد- مالي- غينيا كوناكري

المصدر: من إعداد الباحث

4. الإثنية كسبب للانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء:

تمثل العوامل الإثنية دافعًا مهمًا في قيام الكثير من الانقلابات العسكرية، لأن سيطرة جماعة إثنية معينة على النظام السياسي للدولة وإقصاء الجماعات الإثنية الأخرى، أدى إلى زيادة التوتر والصراع على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك على المؤسسة العسكرية، ومن ثم قامت الكثير من الانقلابات والانقلابات المضادة كرد فعل لهذه النزاعات القبلية والإثنية.

1.4 التركيبة الإثنية غير المتوازنة للمؤسسة العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء:

إن البحث عن العوامل التي تدفع للتدخل العسكري المباشر في السياسة يكمن في الإجابة على التساؤل الذي يطرحه " جانوتيز "حول الخصائص التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الدولة الحديثة والتي تسهل من تدخلها في السياسة الداخلية. فيمكن أن يفسر التدخل العسكري في السياسة بصورة أساسية عن طريق الرجوع إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية، وبعبارة أخرى فإن الأصول الاجتماعية للضباط ودرجة الاحتراف ومدى الانشقاق والتلاحم الاجتماعي الداخلي والعقيدة السياسية داخل المؤسسة العسكرية، تعد عوامل هامة تساعدنا في تفسير تدخل العسكريين الصريح في الحياة السياسية.[37]

في دول إفريقيا جنوب الصحراء، عكست المؤسسة العسكرية الواقع الإثني في تركيبتها، فهي لا تتألف من كافة الشعوب أو الجماعات التي تعيش في البلد المحدد، وإنما من جماعات بعينها ووفق توازن محسوب لضمان ولائها للنخبة الحاكمة[38]. وتعود مشكلة الانحياز العرقي للجيوش الإفريقية إلى عهد الاستعمار، وقد مثل ذلك المسلك إستراتيجية اتبعها المستعمر من أجل تحجيم الجماعات العرقية ذات النفوذ، خاصة تلك التي مثلت تهديدا لحكم المستعمر.[39] فعلى سبيل المثال، كانت أقلية التوتسي في بوروندي ورواندا والأقليات الرعوية من الأجزاء الشمالية من غانا ونيجيريا وتوغو هي السائدة في القوات الاستعمارية الفرنسية والبريطانية قبل الاستقلال[40]. وكانت القوات الأوغندية تتكون من كتيبة واحدة من ألف جندي أغلبيتهم من الإقليم الشمالي خاصة من قبائل الأكولى.[41]

وكان لهذا التحيز العرقي تأثير كبير على تشكيل جيوش ما بعد الاستقلال التي لم تستطع التخلص من التناقضات الاجتماعية، لذا تميز الإطار الهيكلي لها بوجود حالة من اللاتوازن السلالي والإقليمي، وهو ما انعكس سلبا على السلوك السياسي لأعضائها.[42]

فقد أثبتت الدراسة التي قام بها شاباتي إيريك Shabati Eric أنه من ضمن ثلاثين مؤسسة عسكرية إفريقية فقط عشر منها يوجد فيها التوازن العرقي الاجتماعي.[43] ففي نيجيريا مثلا، قبل وقوع الانقلاب العسكري الأول (15 جانفي 1966) كان أكثر من نصف ضباط الجيش النيجيري (27 من بين 53 ضابطا من رتبة رائد فما فوق) من أبناء الإيبو (الإقليم الشرقي) في حين أن غالبية الجنود كانت من الإقليم الشمالي. وقد شكلت هذه الغالبية العددية لضباط الإيبو في الجيش عاملا إضافيا للتوتر بين الأقاليم الذي كان له انعكاساته في الانقلاب العسكري الأول وفي الحرب الأهلية.[44]

في تشاد، لا يعكس التكوين العرقي للقوات المسلحة البلد ككل. فقد سيطرت الزغاوة- المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبي- على الجيش والمواقع العسكرية الرئيسية منذ عام 1990 عندما طردت حسين حبري من السلطة. وتقدم القوات المسلحة الطوغولية مثالاً آخر، 77 % من الأفراد العسكريين يأتون من الجزء الشمالي من البلاد، فيما 70 % من هؤلاء هم من القبايين وهي المجموعة الإثنية نفسها التي ينتمي إليها الرئيس، بمن فيهم 42 % من قرية بيا التي ينحدر منها الرئيس، ومع ذلك، تشكل جماعة كابي الإثنية نسبة 10-12 % فقط من سكان طوغو.[45] وفي السودان جاء أعضاء الصفوة العسكرية الحاكمة دائما من منطقة عربية مسلمة واحدة في الشمال حول منطقة الخرطوم العاصمة.[46]

وفي أوغندا سيطر الشماليون على الجيش خاصة قبيلتي اللانجي والاتشولي حتى وقوع انقلاب عايدي أمين عام 1971،[47] حيث قام هو وأنصاره بتطهير الجيش والبوليس من هذه القبائل وأحل محلهم أفراد ينتمون إلى القبائل النوبية ولاسيما الكاكاوا التابعة لإقليم السودان الأوسط، وقام أمين بتشكيل فرق إعدام خاصة لتطهير معسكرات الجيش من الجنود والضباط الذين يشتبه في ولائهم للرئيس السابق ميلتون أوبوتي.[48]

2.4 الانقلابات العسكرية كإستراتيجية لتحقيق المطالب الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء:

لقد واجهت الكثير من الجماعات الإثنية مشكلات مع دولها، فتعددت مطالبها وتباينت، لكنها تتعلق في معظمها بهوية الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع وشكل الدولة وسياسات النظام الحاكم. ولأن الجماعات الإثنية تستجيب لمأزقها استجابات مختلفة فإنها تلجأ في سبيل تحقيق أهدافها إلى استخدام وسائل متعددة، تميل في الغالب إلى استخدام العنف أو التمرد والانقلاب على النظام السياسي.

أثبتت دراسة Shabati Eric أن 27 % من الانقلابات العسكرية في إفريقيا كان وراءها شعور المدبرين بأن قبائلهم مضطهدة، وكذلك أثبت شاباتي أنه من بين 32 حالة محاولة انقلابية تعرض لدراستها في إفريقيا تبينت النزعات العرقية في 12 منها بينما ظهرت بصفة أقل في أكثر من ست حالات. [49]

وتعد نيجيريا نموذجا صارخا لبيان أهمية دور النزعات القبلية الاجتماعية والإثنية في محاولات التدخل العسكري في شؤون المجتمع، فالانقلاب الأول قاده شباب ضباط الإيبو في منتصف جانفي 1966 وسلموا السلطة للجنرال إيرونزي.[50] وقد أدى غياب الضباط الشماليين عن هذا التمرد إلى تعرضه للانتقاد بوصفه بأنه فئوي، وذو دوافع إثنية، ولم يشارك الضباط الشماليون في هذا المخطط، حيث كانوا على درجة معقولة من الراحة المادية في الجيش، لأن معظمهم كانوا منتفعين بحماية أقربائهم من السياسيين في الحكومة، وأهم من ذلك كله أن الجيش كان جزءا من المجتمع النيجيري، وفي وضع تتنافس فيه الجماعات الإثنية والموارد الوطنية وحيث كانت السيطرة للشمال في هذا التنافس، فقد كان الضباط الشماليون مضطرين إلى تأييد نخبتهم السياسية في مقابل محاباتهم. ومن ثم جاء الانقلاب المضاد في جويلية 1966 لاستعادة سيطرة الشماليين على الحياة السياسية النيجيرية وللثأر لمصرع قيادتهم المدنية والعسكرية، وقد أدت الأزمة التي أعقبت هذا الانقلاب إلى الحرب الأهلية بين الإقليم الشرقي وباقي الاتحاد النيجيري .[51]

وفي الصومال، وعلى الرغم من خطاب سياد بري الاشتراكي فقد اعتمد انقلاب عام 1969 على تحالف رسمي بين ثلاث عشائر من قبيلة الـ Darod عشيرة الرئيس سياد الـ Marehanوعشيرة الأوجادين من ناحية أمه وعشيرة Dulbahante التي ينتمي إليها زوج ابنته الذي شغل منصب رئيس جهاز الأمن القومي الذي يهابه الكثيرون. وهذه الثلاثية القبلية التي يشار إليها اختصاراً بحروف MOD كانت عنصرا كامنا ما بين 1969 و1978.[52]

وفي غانا، قام رولنجز بتشكيل كتيبة قوات الاحتياط Forces Reserve Battalion وكان غالبية أعضاء هذه الكتيبة من أبناء جماعة الإيوي، وكان لهذه القوات وضعًا مميزًا يفوق وضع الجيش النظامي، حيث كان المقصود من إنشائها تحجيم قدرة الجيش على التدخل في الشأن السياسي من خلال انقلاب جديد.[53]

وكذلك بعد قيام انقلاب عايدي أمين في أوغندا (1971) ضد ميلتون أوبوتي زالت سطوة ونفوذ قبيلتي الأتشولى ولانجا– وهما قبيلتي أوبوتى– حيث قام الجنرال أمين بتعيين أفراد قبيلة الكاكوا وعدد من القبائل الصغيرة الأخرى الموالية له في المناصب الرئيسية في الجيش والحكومة.[54] وفي عام 1974 كان تدخل الضباط الإثيوبيين للإطاحة بالنظام الأوتوقراطي الإقطاعي للإمبراطور هيلاسلاسي، من أهم دوافعه التخلص من السيطرة الأمهرية على البلاد، ويمكن القول أيضا أن انقلابات داهومي (بينين حاليا) في 1967،1965،1963، 1968، 1969، 1972، تقوم أيضا على اعتبارات عرقية.[55] وكذلك محاولة الانقلاب العسكري الدموية في الكاميرون (أفريل 1984) والتي كانت – ولو جزئيا- بمثابة رد فعل لقرار الرئيس "بول بيا" بإبعاد رجال القبائل الشمالية من قوات الحرس الجمهوري.[56] وفي السودان، قام بالانقلابات العسكرية الثلاثة، في 1958، 1969، 1989، ضباط عرب من الشمال، ولم يكن بينهم في البداية ضابط واحد ينتمي إلى الجنوب غير المسلم.[57]

4. خاتمة:

حاولنا في هذه الورقة دراسة العلاقة بين متغير الإثنية أو التعدد الإثني والانقلابات العسكرية في إفريقيا جنوب الصحراء وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد ترتب على استقلال الدول الإفريقية ظهور دول حديثة تفتقر إلى مقومات التجانس الإثني، فهناك جماعات ذات أصول مختلفة ليس لها أدنى اتفاق على الأهداف العامة والجماعية، وهو ما أدى إلى أن تبقى الجماعات الإثنية في حالة صراع دائم على السلطة والنفوذ.
- تمثل الإثنية والتعدد الإثني أحد الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الانقلابات العسكرية. حيث أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تعرف تباينًا كبيرا في التركيبة الإثنية، قد

شهدت انقلابات عسكرية أكثر من البلدان التي لديها تباين أقل ما عدا استثناءات قليلة جدًّا.

- لقد قامت العلاقات الإثنية في دول إفريقيا جنوب الصحراء على أساس عدم المساواة. فحينما تنجح جماعة ما في فرض سيطرتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الجماعات الأخرى، فإن الجماعات المسيطر عليها مع مرور الوقت ولإحساسها بالاضطهاد والإقصاء تعمل على تغيير الوضع المفروض عليها من خلال الانقلابات العسكرية باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية من بين الوسائل الأخرى المتاحة.
- يظهر التعدد الإثني في إفريقيا جنوب الصحراء كسبب للانقلابات العسكرية بشكل واضح، ذلك أن معظم الجيوش تتميز بالتركيبة الإثنية غير المتوازنة، سواء استندت إلى عناصر لغوية ودينية أو إلى خصوصيات عرقية ومناطقية. ولأنها لم تستطع أن تتجاوز أطر الجماعات الإثنية لصالح بناء مؤسسة وطنية متجانسة فقد كانت لفترات طويلة وقوداً للانقلابات والانقلابات المضادة.
- يمكن القول أن التوتر والصراعات الإثنية تعد دافعًا مهمًا للانقلابات العسكرية، إضافة إلى عديد العوامل الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال تقليص أو إلغاء أي منها. فالواقع يشير فقط إلى غلبة عامل من بين هذه العوامل في انقلاب عسكري، وغلبة عوامل أخرى في انقلاب أو انقلابات عسكرية أخرى.

5. الهوامش

[1] عبد العزيز راغب، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2011، ص 159.

[2] Dominique Colas, pensée politique, Larousse, Paris 1997, p 103

[3] ابن فاضل فليب، قاموس المصطلحات القانونية، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 ، 2004، ص 250.

[4] سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، الكويت، دار سعاد الصباح، 1992، ص 23.

[5] شاهين عبد العزيز راغب، مرجع سابق، ص 64.

[6] نفس المرجع، ص 161.

[7] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر-دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012، ص ص 32- 34.

[8] أبو العينين محمد، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، ليبيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 16- 17.

[9] بركات حليم، المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2000، ص 437

[10] شاهين عبد العزيز راغب، مرجع سابق، ص ص 65- 66.

[11] برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1995 ، ص 20.

[12] التغلب على الهشاشة في أفريقيا، التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، سان دومينيكو دي فيسولي ،مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، 2009)، ص 52.

[13] فاروق عبد الجواد شويق وآخرون، الموسوعة الإفريقية، المجلد الأول، الجغرافيا، القاهرة، دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997، ص ص 110، 111.

[14] شعب البانتو"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد السادس عشر، أفريل 2015:
http://www.sis.gov.eg/Story/104984?lang=ar

[15] لغات البانتو، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع عشر، أكتوبر 2014: http://www.sis.gov.eg/Story/93244?lang=ar

[16] مصطفى حجازي السيد، الموسوعة الإفريقية، القاهرة، دار مجدي محمود للطباعة والنشر، 1997، ص ص 12- 13.

[17] حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص 30.

[18] عمارة عبد الحميد، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا (الأسباب والنتائج)، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1999، ص 743.

[19] حمدي عبد الرحمن، التعددية... ، مرجع سابق، ص ص 30- 31.

[20] اللغة الأمهرية، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثاني عشر، أفريل 2013. http://www.sis.gov.eg/Story/87157?lang=ar

[21] عمارة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 743.

[22] عبد العزيز رفاعي، مرجع سابق، ص ص 23- 24.

[23] أمين إسبر، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، سوريا، دار دمشق، ط1، 1985، ص 170.

[24] ماذا نعرف عن المسلمين في دول جنوب الصحراء الكبرى؟، في: https://www.sasapost.com/muslims-sub-saharan-africa/

[25] أهم الجماعات الإسلامية في نيجيريا. في: http://www.assakina.com/center/parties/18183.html#ixzz4jBBvdCla

[26] عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، بيروت، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، ص 372.

[27] محمد أحمد كرار، الانقلابات العسكرية في السودان، الخرطوم: دار الفكر، 1988، ص15.

[28] بشارة عزمي،الجيش والسياسة:إشكالات نظرية ونماذج عربية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2017.ص45.

[29] عرض كتاب الاستيلاء على السلطة: المنطق الاستراتيجي للانقلابات العسكرية : https://idraksy.net/the-strategic-logic-of-military-coups/

[30] عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الرابع. بيروت، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، ص 108.

[31] فتحي سيد فرج، الحكومات العسكرية في العالم العربي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169709

[32] أمين إسبر، مرجع سابق، ص 39.

[33] حسين علي بدر الدين، تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا السودان أنموذجا،الخرطوم،المكتبة الوطنية، 2009، ص77.

[34] نفس المرجع، ص 136.

[35] بشارة عزمي، مرجع سابق، ص ص46-47.

[36] كريستوفر جايلز وبيتر موای، انقلاب مالي: هل زادت وتيرة الانقلابات العسكرية في إفريقيا؟،
https://www.bbc.com/arabic/world-57327996

[37] حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا : دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ط1، 1996، ص 21.

[38] لو امباي، مرجع سابق، ص 140.

[39] واجاتشا ديفيد، التحيزات العرقية: تداعيات التركيبة الإثنية غير المتوازنة في بنية الجيوش الإفريقية، https://futureuae.com/ar/Release/ReleaseArticle/408/

[40] Quédraogo Emile, Advancing Military Professionalism In Africa. Research Paper N° 6, Washington : The Africa Center For Strategic Studies, July 2014, P 15.

[41] مودولا دان، دور الجيش في المجتمع دروس من أوغندا، ترجمة هالة جمال ثابت، الجزء الأول، ص 203.

[42] حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون...، ص 56.

[43] لو امباي، مرجع سابق، ص 140.

[44] إبراهيم نصر الدين، مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا، القاهرة، 1986، ص 21.

[45] Quédraogo Emile, op cit, P 16.

[46] عبد العزيز راغب شاهين، مرجع سابق، ص 182.

[47] حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون...، ص 47.

[48] نفس المرجع، ص 80.

[49] لو امباي، مرجع سابق، ص ص 139- 140.

[50] نفس المرجع. ص ص 34-36 .

[51] أوكانا ب. ايكبي، الأبوية والنظم العسكرية في نيجيريا، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: النهضة الإفريقية، القاهرة، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، 2002، ص ص 195، 196.

[52] حسين م آدم، الصراعات القبلية والتحول الديمقراطي في الصومال، ج 2، ص 637.

[53] أحمد أمل محمد أمل، مرجع سابق، ص 489.

[54] حمدي عبد الرحمن، العسكريون...، مرجع سابق، ص 36.

[55] نفس المرجع، ص34.

[56] نفس المرجع، ص 56.

[57] شاهين عبد العزيز راغب،مرجع سابق، ص 182.